في خلوة مصرفية نظمتها جمعية البنوك

محافظ البنك المركزي:

الجهاز المصرفي هو الصخرة التي تحمي البلد من أي مشكلة

قال محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز إن الجهاز المصرفي "هو الصخرة المهمة التي تحمي البلد من أي مشكلة واجبنا أن نحميه، سواء كمنظم للقطاع (البنك المركزي) أو على صعيد مسؤولية مجالس الإدارة والإدارات العامة.

وعبَّر في تعليق له على محاضرين في الخلوة المصرفية التي نظمتها جمعية البنوك في الأردن وضمت القيادات المصرفية، يوم السبت 26 كانون الثاني 2019، عن ارتياحه لجهود البنوك بكل المجالات "نتائجكم بحمد الله جيدة سواء من ناحية الربحية أو من ناحية كفاءة رأس المال ونسبة التعثر والتغطية، كلها قضايا نعبر عن ارتياحنا حيالها، وواجبنا المحافظة عليها".

وحاضر في الجلسة الأولى من الخلوة، عن أهمية انشاء مركز وطني للأمن السيبراني للتصدي للجرائم الإلكترونية والجرائم المالية الالكترونية، المدير التنفيذي في كرول من المملكة المتحدة، اندرو بيكيت مستعرضا التجربة البريطانية، والجلسة الثانية حول الوضع الجيوسياسي للشرق الأوسط: الأمن والمخاطر والتحديات المستجدة، تحدث فيها نائب مستشار الأمن القومي في مكتب رئاسة الوزراء بالمملكة المتحدة، بادي ماك جينيس، وفي الجلسة الثالثة تحدث رئيس الاقتصاديين في مؤسسة موديز لمنظمة آسيا والباسفيك، الدكتور ستيفين كوكرن، حول تطور الاقتصاد الأردني وتوقعاته المستقبلية.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني (Cyber Security)

قال المحافظ نحن في البنك المركزي نعمل ليل نهار على هذا الموضوع، لأن أكبر خطر على البلد هو التهديدات السيبرانية؛ فمن خلال البنك يمكن الوصول إلى أهم القضايا الأمنية، وهي المعلومات عن الناس، واستغلالها إلى جانب الأموال، وعلينا أن نتكاتف جميعا ونأخذ المسؤولية على عاتقنا ونتوقع حدوث الهجمات السيبرانية، الحماية موجودة ونحن اقوياء، لكن هذا غير كاف.

وأضاف أن البنك المركزي نشر تعليمات بهذه الخصوص، ونتابع الموضوع بشكل حثيث مع البنوك لنشر الوعي على كل المستويات بما فيها مجلس الادارة، "وانا سعيد بمشاركتهم، لتشكيل لجان واخذ الموضوع أكثر جدية لمتابعة التعليمات.

وقال علينا أن نأخذ الموضوع ليس على مستوى البنوك فقط، بل ايضا على المستوى الوطني، حيث اصبحت القضية وطنية كاملة وهناك جهد وطني قائم لأخذ نموذج قريب من النموذج البريطاني، بتأسيس هيئة وطنية للأمن السيبراني، تتمتع بمزايا فنية وقدرات إدارية على صنع القرار للوصول إلى الاشخاص الذين لهم علاقة بإمكانية الاختراق السيبراني، واعرب عن أمله أن يأخذ هذه الموضوع مداه الحقيقي.

وحول التحديات الاقتصادية، أكد أهمية الزيارة المرتقبة إلى العاصمة العراقية بغداد، ومنوها إلى زيارته الأخيرة إلى واشنطن مع وفد رسمي برئاسة رئيس الوزراء، التي شملت اللقاء مع المسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد والبنك الدوليين، والكونجرس والخارجية الأميركية.

وقال "لمسنا دعما كبيرا وغير محدود، واحتراما كبيرا للجهود المبذولة في المملكة، وهناك استعداد كبير للدعم بكل الوسائل"، لافت إلى أن وزير الخزانة الأميركي (ستيفن منوتشين) قال إنه سيشارك في مؤتمر لندن الذي

تدعمه الحكومة البريطانية، معربا عن الاستعداد لتقديم الدعم للأردن سواء من خلال مساعدات مالية او من خلال الدعم الاقتصادي بشكل عام.

وأكد محافظ البنك المركزي أن أهمية مؤتمر لندن تكمن بكونه منصة لحشد الدعم للأردن، وقال "بالنسبة لي (مؤتمر لندن) ليس فقط قضية الدعم المالي، بمقدار ما يمثله من مظاهرة لحشد التأييد والانتباه لأهمية دعم جهود الأردن في وجه التحديات وتحقيق أهداف النمو، وأنا سعيد أن اسمع موديز تتكلم بهذا الاسلوب".

وأشار إلى أن الأردن قد يستأنف معدلات النمو، لكن تساءل: ما هي قفزة النمو التي نتوقعها؟ وقال: بالنسبة للبنك المركزي نتوقع ضمن برنامج صندوق النقد الدولي أن يراوح النمو بين 2ر5 إلى 3 بالمئة في عام 2019 ويستمر في 2020، ومع استقرار أو نمو الاقتصاد لمعدلات أعلى، ومع انخفاض أو استقرار المديونية التي تعد الهم الأكبر لنا في المملكة.

واكد أن صندوق النقد سيناقش اداء الاقتصاد الأردني ضمن المراجعة الثانية للبرنامج، وستكون خطوة مهمة حيث سيتبعها تقرير نهائي لمجلس ادارة الصندوق حول المراجعة الثانية، وتوقعاتنا ان الامور مع الصندوق اصبحت سالكة وليس هناك المزيد من الاجراءات.

وقال: بالنسبة لي إن هذا لا يعني أنه علينا أن لا نواصل إجراءات الاصلاح؛ فعملية الاصلاح الاقتصاد الوطنية عملية ضرورية واساسية، ويجب أن نستمر في عملية الاصلاح من خلال معالجة قضايا العجز المالي في الموازنة وترشيق الإنفاق وزيادة الإيرادات المحلية من خلال زيادة النمو الاقتصادي.

وأضاف أن أكبر تحدي أمامنا هو معدل البطالة، التي إذا بدأت معدلاتها بالارتفاع لن تنخفض سريعا، وهذا تحد امامنا في إيجاد فرص عمل، "لذلك نتعاون في البنك المركزي مع البنوك العاملة في المملكة لعمل ضبط دقيق (دوزنة) للمحافظة على الاستقرار النقدي وتوفير قنوات للتمويل".

وأكد أن أمام الجهاز المصرفي والبنك المركزي خصوصا تحد كبير بكيفية المحافظة على عملية النمو، وفي الوقت نفسه المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، والمحافظة على جاذبية الدينار في جو اقليمي تسوده تحديات تؤدي إلى خروج رأس المال في حال بقيت الفوائد على الدينار دون مستوى المنافسة، "على الأقل أن يكون الهامش بين الدينار والدولار مقبول، وأصبح الهامش بيننا وبين الدولار على مستوى المنطقة تحدي كبير، ونعمل من خلال سياسة السوق المفتوحة أو من خلال إجراءات أخرى".

وقال المحافظ إن التحديات أمام الجهاز المصرفي كثيرة، ونحن في المرحلة الحالية تدَّخلنا، لأول مرة، في معالجة الديون بسبب الأوضاع الاقتصادية، وحاولنا أن نكون "غير شعبويين"، بقدر ما هو المحافظة على قدرة البنوك بالمحافظة على عملائهم والحفاظ على واجباتهم ونشاطاتهم بشكل جيد يمكن من تسديد التزاماتهم.

وبين أن النقاش حاليا حول هامش الفوائد في الأردن الذي لازال مرتفعا، وقال: لابد من معالجته، ونحن لن نتدخل بأي شكل من الأشكال، ولن يكون هناك سنة او سنتين، في قضية تحرير سعر الفوائد، قضية القيود الإدارية انتهينا منها، ونترك الموضوع لزيادة انتاجية وكفاءة الجهاز المصرفي.

وعبر الدكتور فريز عن ارتياحه لجهود البنوك بكل المجالات "نتائجكم بحمد الله جيدة سواء من ناحية الربحية أو من ناحية كفاءة رأس المال ونسبة التعثر والتغطية، كلها قضايا نعبر عن ارتياحنا حيالها، وواجبنا نحافظ عليها، الجهاز المصرفي هو الصخرة المهمة التي تحمي البلد من أي مشكلة، وواجبنا أن نحميه، سواء كمنظم للقطاع (البنك المركزي) وصعيد مسؤولية مجالس الإدارة والإدارات العامة، ومن هنا تعليمات الحاكمية قد تكون غير مرضية احيانا في المدى القصير لكنها في المدى البعيد تسهم في حماية البنوك.

وحول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة، قال المحافظ: أرجو أن لا تأخذوها على أنها تدخل في عمل البنوك، لكن باستمرار نتلقى ملاحظات وطلبات، بعضها نعيده وبعضها نطلب رأي البنوك حوله للاستفادة والمعالجة.

وأعرب عن تفاؤله بالعام الحالي 2019، وقال: أنا متفائل في العام الجديد، البرنامج (مع الصندوق) ماشي وهناك تقدم حيال العراق، وعلينا أن نعرف كيف نعمل وننافس هناك، علاقاتنا هناك مع البنك المركزي مميزة ونريد جهد غير عادي للكل ولهذا سندعم.

في موضوع العراق، قال المحافظ: أرى أنه يجب أن نتجه للعراق، لكن يجب أن لا نعود مرة أخرى بالاعتماد الكلي على السوق العراقية، لا بد من أن ننوع، واتكلم مع الحكومة بهذا الاتجاه، ويجب أن ننوع اسواقنا التصديرية ما أمكن ذلك.

وأكد أنه من المهم أن نستغل موضوع العرق، لاسيما وأن سوريا لا زلت غير محسومة الاوضاع فيها بطريقة مريحة لنا.

وقال: المطلوب من الجهات المصرفية كيفية

المساهمة في هذا الموضوع (الانفتاح على العراق)، يتحدثون عن تسهيلات لإعادة إعمار العراق، وتسهيلات للمقاولين وللتجار، وتأمين الصادرات للعراق، هذا ما يطلبه المسؤولون، وندرس مع الحكومة كيفية الاستجابة إلى هذه المطالب سواء بالتعليمات أو التسهيلات أو من خلال شركة ضمان القروض.

واضاف أن هذا الموضوع مهم لأنه إذا اشترك مصدرينا ومقاولينا والشركات الاستشارية بالتصدير للعراق فإنها تعمل بشكل جيد، "ويجب أن نجد طريقة لذلك، وأنا لا انسى أن اشكر البنوك على المساهمة في الشركة الأردنية للاستثمار برأسمال 125 مليون دينار، التي بدأت بالاستثمار في 5 مشروعات جديدة متوسطة وهو اتجاه جيد نشجعهم على ذلك".

وأشار إلى نية لتأسيس صندوق البنية التحتية (الأساسية) بالتعاون مع الحكومة والضمان الاجتماعي، ويجب أن نشجع هذا الموضوع، وهو اتجاه جيد يساهم في عملية التنمية.

وفيما يتعلق بموضوع المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، قال المحافظ: إنه مع تقديري لكل الجهود التي تبذلها البنوك، فإنه لازال هناك بعض البنوك التي لا تعطي العناية الكافية للمشروعات الصغيرة، وإن عليهم أن يسمعوا لصاحب المشروع وكيفية مساعدته، لأنه لا يوجد لديهم كفاءات، لا نستطيع الزامهم، لكن أرجو أن تولي مجالس الإدارة هذا الموضوع الاهتمام.

وأكد أن الوصول إلى مصادر التمويل تعد واحدة من المشكلات التي يعاني منها المستثمرون وتظهر في تقرير doing business، وأرجو أن نعطي الاهتمام لنصبح أكثر قربا من هذه الفئة، لازلنا متأخرين في موضوع الوصول إلى مصادر التمويل، والجميع يتطلع إلى محافظ المركزي ولا يوجد من يساعد سواكم.

وقال المحافظ أنه يوجد نمو متواضع في الودائع، واريد أن نتكلم معكم حول تحفيز نمو الودائع بالدينار، واتطلع مع زملائي في البنك المركزي في كيفية ضمان نمو الوداع، واريد جهودكم معنا، لأن قضية نمو الودائع بالدينار قضية بالنسبة لنا وللنظام ولمنح التسهيلات أكثر، ويجب أن لا تكون العملية هكذا نمو في التسهيلات 7 بالمئة

بينما النمو في الودائع أقل من 2 بالمئة.

وكان رئيس مجلس إدارة الجمعية، هاني القاضي، قد استهل الخلوة بالتأكيد أن انعقادها يأتي سعيا من الجمعية لتعزيز العلاقات بين البنوك الأعضاء، وانطلاقا من رؤية ورسالة الجمعية وأهدافها الأساسية، وتنفيذا لبنود الخطة الاستراتيجية لجمعية البنوك في الأردن للأعوام (2018-2021).

وقال إن الخلوة تهدف في إطارها العام لمناقشة جملة من المواضيع المستجدة وعالية المستوى ذات العلاقة المباشرة بالقطاع المصرفي، والتي أصبحت تحظى باهتمام محلي ودولي، إضافة لتشكيل منصة للحوار تجمع الأسرة المصرفية مع محافظ البنك المركزي الأردني، يتم خلالها بحث مختلف المواضيع ذات العلاقة بالقطاع المصرفي الأردني.

وأكد حرص الجمعية على استقطاب مجموعة متميزة من الخبراء والمتخصصين على المستوى الدولي، للحديث في مواضيع مهمة، وبما يحقق أقصى فائدة ممكنة لقطاعنا المصرفي.

وأعرب القاضي عن تقديره لرؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمدراء العاميين في البنوك الأعضاء على حضورهم واهتمامهم.

وحسب رئيس الاقتصاديين في مؤسسة موديز لمنظمة آسيا والباسفيك، الدكتور ستيفين كوكرن، فإنه يتوقع أن ينمو الاقتصاد الأردني بنسبة 2ر5 بالمئة في العام الحالي 2019 وان يقترب من 2ر7 بالمئة في العام المقبل، لافتا إلى أن الدخل السياحي للمملكة في ارتفاع، مع اظهار تحسن ايجابي في تقرير الأعمال الذي يصدره البنك الدولي.

وقال إن الأردن عاني من الصدمات الخارجية التي نتجت عن الصراع في المنطقة، والتي كان أبرزها من تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين، إلى جانب ارتفاع الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع ديون القطاع الخاص.

وعرض المدير التنفيذي في كرول من المملكة المتحدة، اندرو بيكيت، التطورات التي تشهدها وسائل الحماية من الهجمات السيبرانية التي لا تستهدف الأموال بمقدار ما تستهدف البيانات الخاصة بالشركات والأفراد.

وأكد أن التكنولوجيا والتطورات التي تشهدها، تتطلب مزيدا من وسائل الحماية والردع، مشددا على ضرورة تكاتف الجهود الوطنية ومن مختلف المستويات وتبادل المعلومات للوقوف في وجه الهجمات السيبرانية، وتشكيل هيئة وطنية تتولى هذه المهمة.